

Distr.: General
29 April 2002
Arabic
Original: French

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، أتشرف بأن أوجه إليكم، لإطلاعكم على ما يجري في صان سيي، رد فعل الحكومة الرواندية على تعليق الأعمال مؤخرا وكذلك البيان الصحفي الذي أصدره التحالف من أجل الحفاظ على الحوار بين الأطراف الكونغولية (انظر المرفقين).

وقد أيدت حكومة جمهورية رواندا، وهي تؤيد دائما الحوار بين الأطراف الكونغولية بوصفه من أهم عناصر تطبيق اتفاقات لوساكا للسلام.

وتأسف حكومي لأن اثنين من الشركاء في الحوار بين الأطراف الكونغولية حادا عن روح ذلك الحوار وأبرم اتفاقا بينهما فقط، بدون مراعاة مصلحة الدولة الكونغولية والشعب الكونغولي بأسره.

وتناشد حكومي جميع الأطراف الكونغولية الإسهام في الحفاظ على الحوار بين الأطراف الكونغولية الذي يتوقع منه الجميع حلا نهائيا للأزمة الكونغولية التي طال أمدها.

وأرجوكم التكرم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الدكتور أ. ناستازي غاسانا

السفير

الممثل الدائم

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة [الأصل: بالانكليزية]

الاتفاق بين كابيلا وبيمبا ليس من نتائج الحوار بين الأطراف الكونغولية

١ - يرمي الحوار بين الأطراف الكونغولية أساسا إلى وضع نظام سياسي جديد وتحقيق مصالحة وطنية في سياق يحظى بتوافق الآراء. وتتمتع جميع الأطراف في المفاوضات بالمساواة في المركز القانوني وستكون جميع القرارات التي تتخذ عن طريق ذلك الحوار ملزمة لجميع المشتركين. وينبغي أن يفضي الحوار إلى إنشاء مؤسسة انتقالية، وجيش موحد، وإلى إعادة توحيد الإقليم. ولذلك ينبغي لهذه المؤسسات أن تكون شاملة لجميع الأطراف وأن تحظى بتوافق آرائهم.

٢ - ويجري الحوار بإشراف ميسر محايد اتفقت عليه الأطراف الكونغولية في اتفاق لوساكا، في شخص السير كوتوميلي ماسيري، رئيس بوتسوانا السابق. وكان متوقعا أن يتواصل الحوار ٤٥ يوما في صان سيي، بجنوب أفريقيا، وأن ينتهي يوم ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وأنهت أربع لجان فقط، من بين اللجان الدائمة الخمس، أعمالها، وأُخذ ٣٧ قرارا في الجلسات العامة. والمسألة العالقة الوحيدة هي مسألة تقاسم السلطة في إطار المؤسسات الانتقالية.

٣ - وبعد التشاور مع جميع الأطراف، وضع رئيس الدولة للبلد المضيف مشروع اقتراح قُدم إلى الميسر. وأعطيت الأطراف مهلة سبعة أيام لتقديم تعديلاتها أو مقترحاتها المضادة للتفاوض بشأنها. وقدمت جميع الأطراف، باستثناء الحكومة وحركة تحرير الكونغو، آراءها وناقشتها.

٤ - وفي ١٨ نيسان/أبريل، أعلنت الحكومة وحركة تحرير الكونغو عن اتفاقهما، أمام دهشة جميع المتفاوضين الآخرين الذين سبق لمعظمهم أن اتصلوا بهما. ولم يحصل الطرفان على أي دعم لذلك الاتفاق بينهما أو لتطبيقه خارج نطاق مهمة الميسر. وقد كان ذلك تحديا للشعب الكونغولي وللميسر، وللبلد المضيف، ولجميع الموقعين على اتفاق لوساكا.

٥ - وكان رد الميسر سريعا وصارما. وقد وصف ذلك الاتفاق بأنه "سائل خرج عن مداره وينبغي السيطرة عليه وإرجاعه". وأجمعت الأطراف الكونغولية على إدانته. وقد كان ما سُمي بالاتفاق فاشلا. إذ كان يسعى إلى تعزيز سيطرة كابيلا على السلطة متجاهلا بقية

الأطراف. وقد تخلّى بيمبا عن حركته وعن حلفائه. ولم يكتزث بالمعارضة السياسية أو بـ "القوات الحية".

٦ - وإننا نوصي بما يلي:

- عودة الأطراف إلى الحوار بإشراف الميسر؛

- استئناف المفاوضات، عن طريق لجنة المتابعة التي اقترحها الميسر في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢؛

- مواصلة المفاوضات على أساس مقترح تقاسم السلطة المقدم يوم ١٢ نيسان/أبريل، وقيام الأطراف بكفالة الوصول إلى نتائج تحترم مبدأ إشراك الجميع وتقاسمهم السلطة.

حكومة جمهورية رواندا

٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

**المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الموجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة**
[الأصل: بالفرنسية]

البيان الصحفي الذي أصدره التحالف من أجل الحفاظ على الحوار بين الأطراف الكونغولية، في أعقاب البيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن للأمم المتحدة فوجئ التحالف من أجل الحفاظ على الحوار بين الأطراف الكونغولية، بالبيان الصحفي الذي أصدره رئيس مجلس الأمن للأمم المتحدة، السفير سيرجي لافروف، ممثل الاتحاد الروسي، يوم ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في نيويورك، بشأن أعمال الحوار بين الأطراف الكونغولية الجاري في صان سيي، في جنوب أفريقيا. وتعقبيا على ذلك البيان الصحفي، يعلن التحالف ما يلي:

١ - ليس بإمكان مجلس الأمن أن يتجاهل، وله من يمثله في صان سيي، أن ما يعتبره "اتفاقا سياسيا" منسوباً خطأ إلى الحوار بين الأطراف الكونغولية، ليس في الواقع سوى ترتيب خاص بين اثنين من بين خمسة عناصر في الحوار بين الأطراف الكونغولية، وهو اتفاق أبرم في غرفة فندق وفي كنف السرية الكاملة بعيدا عن الميسر المحايد الذي يشرف على الحوار بين الأطراف الكونغولية، السير كيتوميلي ماسيري، ورئيس البلد المضيف صاحب الفخامة ثابو مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا.

٢ - وهذا الترتيب الذي جرى بين اثنين من عناصر الحوار، والذي وصفه الميسر علنا في جلسة عامة يوم ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بـ "الانقلاب"، هو خدعة مدبرة ضد الدولة الكونغولية، وتخريب للجهود التي يبذلها الميسر، وتحد لأفريقيا عموما، وبالأخص لجنوب أفريقيا ولرئيسها الذي يمثل دعمه الأدبي والمادي للحوار بين الأطراف الكونغولية عاملا حاسما.

٣ - وقد قدم الرئيس مبيكي، عن طريق الميسر المحايد، إلى الحوار بين الأطراف الكونغولية، خطة تسمح بحسم آخر نقطة مدرجة في جدول أعمال الحوار بين الأطراف الكونغولية، وهي النظام السياسي الجديد. وكانت الخطة موضع ترحيب من جميع عناصر الحوار، باستثناء حركة تحرير الكونغو، التي قدمت إلى الميسر وإلى الرئيس مبيكي تعديلاتها وتعليقاتها. وفي الوقت الذي كانت الجلسة العامة بصدد مناقشة تلك التعديلات، أعلنت حكومة كينشاسا وحركة تحرير الكونغو عن إبرام الترتيب المشار إليه أعلاه خارج الإطار

الرسمي للحوار بين الأطراف الكونغولية. ورفض الطرفان، في الجلسة العامة نفسها، عرض ذلك الاتفاق لتنظر فيه الجلسة.

٤ - وقد سمح ذلك الترتيب غير الرسمي فقط لرجلين هما الرئيس جوزيف كابيلا، والسيد جان بيبير بيمبا، بأن يمنح نفسيهما منصبي رئيس الدولة ورئيس الوزراء. وهو ترتيب لا يسمح بتحقيق أي هدف من أهداف الحوار بين الأطراف الكونغولية. وهو لا يسمح قطعاً لا بتوحيد الإقليم الوطني، ولا باستتباب السلم والأمن فيه، ولا بالمصالحة الوطنية، ولا بإنشاء إدارة تشرك الجميع وتحظى بموافقتهم خلال الانتقال إلى إطار مؤسسي جديد، ولا بتنظيم انتخابات حرة شفافة عند انتهاء الفترة الانتقالية.

٥ - وإذا كانت الحكومة وحركة تحرير الكونغو تسعيان فعلاً إلى تحقيق التسوية السلمية للأزمة التي يمر بها بلندا، فإن الحل الوحيد هو عودتهما إلى مائدة التفاوض في إطار لجنة المتابعة التي أنشأها الحوار بين الأطراف الكونغولية في جلساته العامة، بحضور الرئيس ثابو مبيكي، والتي يتمثل هدفها في مواصلة المشاورات لإكمال الحوار بين الأطراف الكونغولية.

٦ - والتحالف يدين هذا الاتفاق الخاص غير الرسمي وغير المشروع الذي يقتصر على طرفين ولا يحظى بتوافق آراء الجميع، والذي يمثل تآمراً حقيقياً ضد الدولة الكونغولية. والتحالف يؤكد من جديد التزامه باحترام عملية الحوار بين الأطراف الكونغولية وفقاً لاتفاق لوساكا.

٧ - ويؤكد التحالف من جديد اشتراكه في لجنة المتابعة بغية إقامة مؤسسات جديدة تشرك جميع الأطراف وتحظى بموافقتهم خلال فترة الانتقال، كما يؤكد عزمه على الاشتراك في تلك المؤسسات بمن يمثله.

٨ - ويناشد التحالف الشعب الكونغولي على أن يقاوم مقاومة سلمية خدعة حكومة كينشاسا وحركة تحرير الكونغو اللتين حاولتا استغلال إطار الحوار بين الأطراف الكونغولية للاستحواذ على الحكم. وهو يطلب من الميسر المحايد أن يواصل مهمته حتى اكتمالها، آخذاً في اعتباره الأهداف المحددة للحوار بين الأطراف الكونغولية.

٩ - ويرجو التحالف من البلدان المحبة للسلم والحرية ومن المجتمع الدولي تسليط الضغوط المناسبة على حكومة كينشاسا وعلى حركة تحرير الكونغو وتجنيد جمهورية الكونغو الديمقراطية التقسيم الفعلي نتيجة لهذا الاتفاق الخاص، واستئناف الاقتتال.

- ١٠ - وأخيراً، يعرب التحالف عن عزمه بذل قصاره لإفشال كل محاولة تنتهك نص أو روح اتفاق لوساكا أو الحوار بين الأطراف الكونغولية.
- حرر في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.
- عن منظمات وتشكيلات المعارضة السياسية،
- (توقيع) تشيسيكدي وا لومومبا،
- رئيس الاتحاد الوطني من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي
- (توقيع) رافيل كاتيني كاتوتو،
- رئيس الحركة الديناميكية من أجل انتقال محايد،
- (توقيع) فرانك ديونغو
- عن فريق الـ ٢٠، والرئيس الوطني للحركة اللومامبية التقدمية
- (توقيع) ألافولي مبومي كالالا،
- رئيس التجمع من أجل مجتمع جديد
- (توقيع) أدولف أونوسومبا يمبا،
- رئيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية